

## التحولات البنوية في المجتمع الجزائري

" مقارنة سوسيو اقتصادية للتفاعل بين رأس المال البشري والمؤسسات "

**Structural Transformations in Algerian Society: A Socio-Economic Approach to the Interaction between Human Capital and****Drideche helmi** أ.د./ حلمي دريدش<sup>2</sup>**Arab Ismail** د/ إسماعيل عراب<sup>1</sup>جامعة البليدة<sup>2</sup> (لوني سي علي)جامعة الجزائر<sup>1</sup> (أبو القاسم سعد الله)

البريد الإلكتروني: hilmi.drideche@hotmail.fr

البريد الإلكتروني: ismail.arab@univ-alger2.dz

البريد الإلكتروني: ismail.arab@univ-alger2.dz

المؤلف المرسل : إسماعيل عراب **Arab Ismail**

تاريخ النشر: 2025 /12/28

تاريخ القبول: 2025/12/ 10

تاريخ الاستلام: 2025/08/ 30

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى تحليل التحولات البنوية العميقة في المجتمع الجزائري في مجالات الأدوار الجندرية، النظام التعليمي، سوق العمل، والتحول الديموغرافي، باستخدام منهجية تحليلية وصفية تعتمد على البيانات الإحصائية والمقاربات السوسيوولوجية توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين التسارع التكنولوجي والتحولات القيمة من جهة، وبطء الاستجابة من جهة أخرى، كما كشفت النتائج عن تحول جوهري في أدوار المرأة، وأزمة في التعليم العالي نتيجة التوسع الكمي على حساب الجودة، وتفاوت في تبني نماذج العمل المرنة، وتأثير التحول الديمغرافي على البيئة الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** التحولات البنوية، الاقتصاد المؤسسي، التنمية المجتمعية، الفجوة التكنولوجية، السياسات العامة.

**Abstract:** This recherche analyzes the profound structural transformation in Algerian society regarding gender roles, education system, labor market, and demographic structure, using a descriptive-analytical methodology based on statistical data and sociological approaches. The study a gap between technological acceleration and value transformation on one hand, and institutional sluggishness on the other. Key findings include significant changes in women's roles, a crisis in higher education due to quantitative expansion at the expense of quality, uneven adoption of flexible work models, and the impact of demographic transition on social structure.

**Keywords :** Structural transformations, Institutional economics, Community development, Technological gap, public p.

**1.مقدمة:** تشهد المجتمعات العربية عامة والجزائرية خاصة تحولات بنوية عميقة تعيد تشكيل علاقاتها الاجتماعية ونسقها القيمي ومؤسساتها التقليدية تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية متشابكة. يأتي هذا البحث ليكشف عن هذه الديناميكيات المعقدة من خلال دراسة التحولات الجذرية في أدوار المرأة، وتطور النسق القيمي المهني، وإشكالية التعليم العالي، والتحول الديموغرافي، وتشكل الظواهر الانحرافية، وتأثير الثورة الرقمية.

**إشكالية البحث:** تكمن الإشكالية المركزية في وجود فجوة بين التسارع التكنولوجي والتحولات القيمية من جهة، وبطء الاستجابة المؤسسية والتشريعية من جهة أخرى، مما يولد توترات بنوية تظهر في صورة تناقضات بين القيم التقليدية والقيم الحديثة، وبين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي، وبين الطموحات الفردية للشباب والواقع المؤسسي القائم.

## الفرضيات:

1. يؤدي تحول المرأة من الدور التقليدي إلى الفضاء العام إلى إعادة تشكيل البنية الأسرية والعلاقات الجندرية.
2. يساهم التوسع الكمي في التعليم العالي في تعميق الفجوة بين الشهادة الجامعية والقيمة المهنية الفعلية.
3. تتفاعل الثقافات الفرعية الناتجة عن الهجرة الداخلية مع الاختلال المؤسسي لتوليد بيئة حاضنة للانحراف.
4. تُعيد تقنيات الذكاء الاصطناعي تشكيل سوق العمل والعلاقات الاجتماعية بشكل يتجاوز القدرة الاستيعابية للمؤسسات التقليدية.

## أهداف البحث:

1. تحليل التحولات البنوية في أدوار المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري.
2. تشخيص إشكالات النظام التعليمي وسوق العمل في ظل التحولات القيمية.
3. رصد تأثير العوامل الديموغرافية والرقمية على البنية الاجتماعية.
4. اقتراح نموذج تحليلي لفهم التفاعل بين التحولات التكنولوجية والنسق القيمي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال:

- تحليل البيانات الإحصائية الرسمية (ديوان الإحصاء، وزارة العمل)
- دراسة نظرية تستند إلى مقاربات سوسيولوجية (نظرية الجندر، التحول الديموغرافي)

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

● التحليل الثانوي للدراسات السابقة والتقارير المتخصصة

● الربط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للتحولات المجتمعية في الجزائر، مع التركيز على التفاعل الجدلي بين المتغيرات الهيكلية والاستجابات الفردية والمؤسسية، في محاولة لفهم الديناميات المعقدة التي تشكل الواقع الاجتماعي الجزائري المعاصر.

### 1. ولوج المرأة سوق العمل:

عرفت مشاركة المرأة في سوق العمل تحولات عميقة ارتبطت بتغير البنى الاجتماعية والاقتصادية عبر التاريخ. ففي أوروبا، ظل حضور المرأة في المجال المهني محدودًا إلى غاية منتصف القرن العشرين، نتيجة هيمنة التصورات اللاهوتية التقليدية التي كانت تنظر إليها باعتبارها كائنًا تابعًا للرجل. وقد شكلت تجربة العاملة "ماري كوري" نموذجًا دالًا على المقاومة الاجتماعية والفكرية التي واجهتها المرأة عند محاولتها اختراق الفضاءات المهنية والعلمية. غير أنّ اندلاع الحربين العالميتين وما رافقهما من حاجة إلى سد الفراغ الذي خلفه تجنيد الرجال، فتح الباب أمام النساء للانخراط في مجالات العمل، تزامنًا مع الأزمات الاقتصادية التي فرضت ضرورة مساهمتهم في الإعالة الأسرية.

في السياق الجزائري، أسهمت عدة عوامل في تعزيز فرص التحاق المرأة بسوق العمل، أهمها التوسع في مجال التعليم، وتطور خدمات الرعاية الصحية، والانفتاح على المحيط الخارجي خاصة منذ مع بداية الألفية الثالثة. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتغير نظرة المجتمع لكلٍ من الرجل والمرأة، حيث أضحى العمل مصدرًا أساسيًا لاستقلالية النساء ووسيلة لضمان مكانتهن الاجتماعية. هذا التحول يعكس تغييرًا في المنظومة القيمية، إذ باتت الكفاءة المهنية والدخل المالي من بين المعايير المركزية في تحديد

المكانة الاجتماعية للمرأة، بل وحتى في اختيارات الزواج، بعدما أصبح "الأجر القار" معيارًا جذابًا لدى نسبة معتبرة من الرجال.<sup>1</sup> ولقد فهمت النساء هذه المعادلة وعمدت على تحقيق هذا المعيار. تشير البيانات الحديثة (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2023) إلى أنّ المرأة الجزائرية تمثل حوالي 34.5% من إجمالي القوى العاملة، أي ما يقارب 3.2 مليون امرأة. ويتركز حضورها في قطاع الوظيفة العمومية، حيث تشغل النساء 45% من مناصب التربية الوطنية و22% من الوظائف في الصحة العمومية، إضافة إلى ارتفاع نسبتهن في السلك القضائي (42%) والبرلمان (34%). كما تسجل النساء حضورًا في مجالات ظلت لزمّن طويل حكراً على الرجال، على غرار الأسلاك الأمنية (10%).

هذه المؤشرات الإحصائية تعكس تحوّلًا جوهريًا في الخريطة المهنية للمرأة الجزائرية، وتبرز دور السياسات العامة الداعمة في إدماجها داخل سوق العمل. وبذلك، يصبح ولوج المرأة إلى مهن متعددة تعبيرًا عن انتقال اجتماعي وثقافي يعكس تبدل القيم والمعايير التي كانت تحدد أدوارها التقليدية داخل المجتمع.

انطلاقًا من مقارنة نظرية الجندر، يمكن فهم هذه التحولات باعتبارها انتقالًا من التصورات التقليدية التي حصرت أدوار المرأة في المجال الأسري والإنجابي إلى أدوار جديدة مرتبطة بالمجال العام والإنتاجي. فالجندر -بصفته بناءً اجتماعيًا- يعكس أن الفوارق بين الرجل والمرأة ليست بيولوجية فقط، بل هي نتاج نسق ثقافي واجتماعي يعيد تعريف أدوار الجنسين عبر الزمن.<sup>2</sup>

وبذلك، فإن تزايد مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل لا يُنظر إليه مجرد نتيجة لضغوط اقتصادية أو سياسات عمومية، بل كتعبير عن إعادة صياغة التوازنات الاجتماعية والثقافية التي تعيد إنتاج المكانة الرمزية للمرأة داخل المجتمع، الجداول التالية تدعم هذا التحليل:

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

النسبة المئوية	عدد النساء	القطاعات
45%	320,000	التربية الوطنية
22%	150,000	الصحة العمومية
12%	85,000	الداخلية
9%	60,000	التعليم العالي
3%	20,000	المالية
4%	25,000	التكوين المهني
100%	660,000	المجموع

## جدول 1 توزيع النساء العاملات في قطاع الوظيفة العمومية ببيانات 2023

المصدر التقرير السنوي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية، 2023.

النسبة المئوية	عدد النساء	القطاعات
34%	120	البرلمانيات
8%	150,000	الممارسات للتجارة
6%	80,000	المسيرات للمؤسسات
42%	2,500	القضاة
10%	18,000	الشرطيات

## جدول 2 بين توزيع النساء الموظفات في قطاعات أخرى بيانات 2023

المصدر الديوان الوطني للإحصاء، 2023.

إن هذه المؤشرات الإحصائية والنظرية تؤكد أنّ ولوج المرأة الجزائرية لمهن متعددة ليس مجرد انحراط وظيفي، بل هو تحوّل سوسيوولوجي يمس بنية الجندر نفسها، ويعيد رسم الحدود بين الفضاء الخاص (الأسرة) والفضاء العام (العمل)، بما يفتح آفاقاً جديدة لفهم التحولات القيمة في المجتمع الجزائري. المعطيات الرقمية أعلاه تعكس بوضوح ما أشار إليه تحليل الجندر، أي أنّ المرأة لم تعد محصورة في المجال الأسري والإنجابي، بل انتقلت إلى المجال العام والإنتاجي، حتى في فضاءات كانت تُعدّ تاريخياً حكراً على الرجال مثل القضاء والشرطة. كما أنّ توسع حضورها في التربية والصحة يُظهر أنّ المجتمع ما يزال يحتفظ بجزء من "التقسيم الجندي التقليدي" للعمل، لكنه في الوقت نفسه يفتح تدريجياً على إعادة صياغة هذا التقسيم.

2. تحولات اجتماعية في دور الأسرة والمرأة: في عصرنا الحالي، تشهد المجتمعات العربية تحولات اجتماعية عميقة تؤثر على دور الأسرة والمرأة بشكل كبير. فأغلب البرامج والقوانين في عصرنا تشجع المرأة على التمرد على واجبها المنوط بها داخل المجتمع والذي يعد طبيعياً (في نظري على الأقل). فالأسرة باعتبارها

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

آلية من آليات ضبط المجتمع، مهددة اليوم بالانسلاخ عن واجبها التقليدي، فسلطة الأب في تراجع، أين لم يعد يؤدي الدور المنوط به اجتماعيا من تربية وضبط ومراقبة، واقتصر دوره في توفير الحاجيات البيولوجية. أما المرأة فقد تمرت عن دورها التقليدي ما زرع عماد من أعمدة الأسرة. فعمل المرأة وبقائها ساعات طويلة خارج البيت جعلها غريبة عن أسرتها، فدور الحضانة لا يمكن أن تعوض دور الأسرة. هذه الأسرة التي يتلخص دورها في توفير الدفء الأسري أين ينشأ الفرد في إطارها مستبطننا للقيم الأسرية و متمسكا بالثقافة العامة للمجتمع التي تعد العائلة إحدى مصادرها الأساسية وداعمها الأهم.

**3. تراجع القيم التقليدية وصعود القيم الفردية: قراءة في النسق الثقافي المهني:** يُعد مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم إشكالية في العلوم الاجتماعية نظراً لتعدد مقاربات تعريفه، غير أن أغلب الباحثين يتفقون على وجود عناصر مشتركة تشكل بنيته الأساسية، أهمها القيم والمعايير والمعتقدات التي تُؤطر السلوك الفردي والجماعي. فالثقافة، بهذا المعنى، هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته، وتشكل المحيط الذي يُكوّن من خلاله طباعه وشخصيته.<sup>3</sup>

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، يمكن ملاحظة تراجع نسبي لبعض القيم التقليدية لصالح بروز قيم جديدة، خاصة في المجال المهني. فقد تراجعت القيم التي كانت تُعطي من شأن العمل كواجب أخلاقي وكمصدر للاندماج الاجتماعي والتضامن، وهي القيم التي ارتبطت بأجيال سابقة كانت تعتبر العمل أولوية قصوى تتجاوز الاعتبارات الفردية للمتعة أو الراحة. ومع تحوّل البنى الاجتماعية وصعود أجيال جديدة، أصبحت الممارسات المهنية أكثر ارتباطاً بالبحث عن المكاسب الفردية، سواء المادية أو الرمزية، على حساب المساهمة الجماعية أو الالتزام التقليدي تجاه المؤسسة.

هذا التحول يعكس انتقالاً في المنظومة القيمية الموجهة للسلوك المهني، حيث أزيحت تصورات تقليدية حول العمل والإدارة ليحل محلها نسق جديد من القيم المرتبطة بالنجاح الفردي وتحقيق الذات.

وهو ما يفرض على المنظمات ضرورة التكيف مع هذه التحولات القيمة والمعيارية، من أجل الحفاظ على توازنها الداخلي وضمان استمرارية أدائها في بيئة اجتماعية ومهنية متغيرة.

#### 4. سياسة التوسع الكمي في التعليم العالي: إخفاق التنمية وإنتاج الأزمة البنيوية:

تشكل أزمة التعليم العالي في السياق الجزائري نموذجًا على إخفاق النموذج الكمي في تحقيق التنمية البشرية والحضارية. فبعد الاستقلال، تبنت الدولة سياسة "الديمقراطية الكمية" في التعليم، كآلية لتسريع عملية إنتاج النخب وتعويض العجز في الكوادر. غير أن هذه السياسة، التي قادت إلى تضخم غير مسبوق في عدد الجامعات ليتجاوز عددها أربعين مؤسسة، تحولت من أداة للتحرر إلى آلية لإنتاج أزمة بنيوية مزمنة تتمثل في انفصال مخرجات النظام التعليمي عن متطلبات التنمية الفعلية للمجتمع، وعن حاجات سوق العمل المتغيرة، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الشهادة الجامعية والقيمة المعرفية والمهارية الفعلية التي من المفترض أن تمثلها. يمكن تحليل هذه الأزمة من خلال مستويين متداخلين:

#### 4.1. مستوى النسق التعليمي الداخلي: من البيداغوجيا إلى ثقافة الدرجات والشهادات:

شهد الحقل الجامعي تحولاً جوهرياً في وظيفته من "حقل لإنتاج المعرفة" إلى "سوق لتبادل الشهادات". فبفضل السياسات الحكومية التي جعلت من النجاح الكمي مؤشراً على الشرعية السياسية، تحولت الشهادة إلى "سلعة رمزية".<sup>4</sup>

تمنح الشرعية للوجود الاجتماعي، بمعزل عن القيمة الاستعمالية للمعرفة التي تمثلها. هذا التحول وُلد ظاهرة "التضخم الأكاديمي" (انخفاض القيمة التنافسية للشهادات الأكاديمية نتيجة التوسع الكمي في منحها، دون تحسن موازٍ في جودتها أو في فرص العمل، مما يدفع الأفراد إلى السعي للحصول على

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

شهادات أعلى (كما جستير أو دكتوراه) للتنافس على الوظائف ذاتها التي كانت تتطلب سابقاً مؤهلات أدنى) حيث فقدت الشهادات قيمتها السوقية مع زيادة عرضها وانخفاض جودتها، مما أدى إلى إنتاج أفواج من الخريجين يحملون "رأس مال رمزياً" مُزيفاً لا يتوافق مع "رأس المال البشري" الفعلي المطلوب في سوق العمل.

#### 4.2. مستوى البنية الاجتماعية: إعادة انتاج التراتبية واختلال سوق العمل:

لم يكن التوسع الكمي محابداً، بل كان مُحملاً بتراث النموذج التعليمي الفرنسي، الذي يقوم على "تراتبية صارمة للمعارف" تُقدّس المعرفة النظرية الأكاديمية وتهمش المعرفة المهنية. بهذا، لم تقم السياسة التعليمية سوى بإعادة إنتاج التقسيم الطبقي القديم تحت غطاء ديمقراطي ظاهري. لقد تم ترسيخ صورة نمطية مفادها أن المسار المهني هو "مصير الراسبين"، وهو ما أدى إلى تدمير لقطاع التمهين وإفقاد الاقتصاد الوطني لوقوده البشري. النتيجة كانت مفارقة سوسيو-اقتصادية: بطالة هيكلية بين حاملي الشهادات الأكاديمية الذين ينتظرون الدولة لاستيعابهم في الوظيفة العمومية (كاستمرار لعلاقة الرعوية)، مقابل عجز كبير في اليد العاملة المؤهلة تقنياً، تُعالج الدولة باستيرادها من الخارج، بواسطة غض الطرف عن الهجرة غير الشرعية القادمة من الساحل الأفريقي، مما يُعمق المشكلة ويُعطل التنمية.

وعلى مستوى الفاعلين داخل الحقل الجامعي نفسه، أسهمت آليات إدارة هذا الحقل في تعميق الأزمة. فمعايير الترقية القائمة على الكم (عدد الطلبة المؤطرين، عدد المنشورات بغض النظر عن قيمتها) شجعت على ظهور "عقلية المقاول" لدى الأستاذ الباحث، الذي أصبح يسعى لتحقيق أقصى ربح رمزي (الترقية) بأقل تكلفة جهد (الإشراف السطحي، التكرار، الانتحال العلمي). كما أن ظروف العمل "المريحة" نسبياً في الجامعة جذبت فئات تبحث عن "ملاذ وظيفي" أكثر من كونها فئات ملتزمة بالمشروع الأكاديمي، مما

أدى إلى إفراغ مهنة التدريس الجامعي من بعدها الرسالي وإنتاج "نخب بيروقراطية" تركز الوضع القائم بدلاً من نقده وتصحيحه.

5. **التبعية المؤسساتية للجامعة الجزائرية: إخفاء الأزمة النبوية عبر التوسع الكمي:** تُشكّل التبعية المؤسساتية للجامعة (وخاصة في نماذجها العربية والجزائرية) إشكالية هيكلية جوهرية، حيث تقوّض استقلاليتها الأكاديمية التي تُعد شرطاً أساسياً لتمكينها من أداء دورها التنويري في المجتمع. فبدلاً من أن تكون فضاءً للنقد العقلاي وتصحيح المغالطات وإنتاج المعرفة، تتحول الجامعة تحت وطأة التقييد السياسي إلى أداة لتكريس الخطاب الرسمي ومسايرة التوجهات القائمة، مما يفقدها دورها كمحرك للتغيير المجتمعي.

يتجلى هذا الخضوع في تحديد التوجه العام للجامعة عبر سياسات فوفية تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية التعليمية. فالقرارات المتعلقة بمستقبل التعليم العالي، مثل الرفع الاصطناعي لنسب النجاح في البكالوريا بهدف تضخيم أعداد الداخلين إلى الجامعة، تُتخذ بدوافع سياسية لاسترضاء الرأي العام وترسيخ "الديمقراطية التعليمية"، متجاهلة معايير الكفاءة والبيداغوجيا. وقد أدى هذا النموذج القائم على "الإنتاج الكمي للخريجين" إلى تحويل الجامعة إلى ما يشبه "خط إنتاج" للشهادات، يُستخدم كآلية لامتناس الاحتقان الاجتماعي وتأجيل أزمة البطالة، دون مراعاة لجودة المخرجات أو ملاءمتها لسوق العمل. انتجت هذه السياسات المترابطة -وما زالت- أجيالاً تحمل شهادات ولا تحمل علماً.

انعكست هذه السياسة بشكل مأساوي على البنية التحتية للتعليم العالي، حيث أدى الاكتظاظ الطلابي إلى تباعد العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب، وتقدم الوسائل التعليمية، وتحويل العملية التعليمية إلى مجرد نقل معلوماتي سطحي.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

كما ساهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية للأستاذ الجامعي في تفاقم الأزمة، حيث أجبرته هموم الحياة على التخلي عن جزء من دوره البحثي والتنويري، ليبقى حبيس دائرة التعليم الروتيني الذي لا يتجاوز حدود القاعة الدراسية.

## 6. التحول من ثقافة الولاء الوظيفي إلى ثقافة التوازن الحياة/العمل: بين الواقع الأوروبي والتحديات العربية والجزائرية:

شكّلت الوظيفة التقليدية لعقود طويلة مركز الحياة الفردية، حيث كان الفرد يُخضع كافة مناحي حياته الشخصية والعائلية لمتطلباتها. فباعتبارها المصدر الرئيسي للدخل، فرضت الوظيفة ثقافة "الولاء الكامل"، حيث تُقدّم الالتزامات المهنية على المصلحة الخاصة، وغالبًا ما تكون على حساب الحياة الأسرية والهوايات والرفاهية الشخصية. بل وامتد هذا التأثير ليشمل إعادة تشكيل الخيارات الحياتية الجوهرية، كالانتقال السكني إلى محيط مكان العمل فقط لضمان الالتزام بمواعيد الدوام الصارمة.

غير أن الألفية الثالثة شهدت تحولاً جذرياً في القيم المرتبطة بالعمل في المجتمعات الأوروبية، مع صعود جيل جديد تشكّلت هويته في ظل العولمة والثورة الرقمية. هذا الجيل، الذي نشأ في بيئة متصلة ومعروفة، يتبنّى فلسفة رافضة لـ"استلاب الوظيفة" وإملاءاتها التي تُذيب الحدود بين الحياة الشخصية والمهنية .

لم يعد هذا الجيل ينظر إلى العمل بدوام كامل تقليدي على أنه امتياز، بل قد يراه قيداً يكبح إمكانياته ويحد من حريته. بدلاً من ذلك، يُفضّل نماذج العمل المرنة مثل العمل عن بُعد، الدوام الجزئي، والعمل الحر، التي تمنحه المساحة لممارسة هواياته وإدارة حياته الخاصة دون التضحية بالدخل أو التطور المهني كلياً.

لقد فرض هذا التحول القيمي تحدياً جديداً على المنظمات، لم يعد خياراً ثانوياً بل أصبح استراتيجية حتمية لجذب الكفاءات والاحتفاظ بها. فالمنظمات التي تتجاهل هذه المتغيرات الاجتماعية وتستمر في فرض النموذج التقليدي الصارم للعمل تجد نفسها خارج المنافسة في سوق الحرب على المواهب.

أما في الواقع العربي والجزائري تحديداً، فيمكن رصد مفارقة لافتة. فمن ناحية، يُلاحظ بين الشباب - خاصة في الأوساط الحضرية والمتعلمة - تيار متنامٍ يتقاطع مع هذه القيم العالمية، حيث تبرز رغبة واضحة في تحقيق توازن بين الحياة والعمل، وتزايد الإقبال على نماذج العمل الحر والعمل عن بعد، مدفوعاً بانتشار التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.<sup>5</sup> غير أن هذا التيار يصطدم بواقع اقتصادي واجتماعي صعب، يتمثل في:

- **هيمنة القطاع العام** وما يصاحبه من ثقافة عمل بيروقراطية تقليدية لا تزال تركز لثقافة الولاء" وترى في العمل المرن تهديداً للانضباط والإنتاجية.
- **ضعف البنية التحتية الرقمية** خارج المدن الكبرى، مما يحول دون تعميم فرص العمل عن بُعد بشكل عادل.
- **غياب أطر قانونية وتنظيمية واضحة** وداعمة لأنماط العمل الحديثة (كالعمل الحر والعقد المرن)، مما يفتح الباب أمام الاستغلال وغياب الضمانات الاجتماعية.
- **استمرار الهيمنة الثقافية** للنموذج التقليدي للوظيفة "المضمونة" (الوظيفة العمومية خاصة) كمعيار وحيد للنجاح الاجتماعي، مما يضع ضغوطاً على الشباب الراغب في خيارات مغايرة.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

وبالتالي، بينما تتجه المجتمعات الأوروبية نحو تأطير هذا التحول واعتماده، لا يزال المشهد في الجزائر والعديد من البلدان العربية يناقش موضوع الرقمنة والتحول الرقمي.

## 7. التحول الديموغرافي في الجزائر: تداعيات الطفرة النفطية والاستقرار الأمني على النمو السكاني:

شهدت المجتمعات العربية تحولاً ديموغرافياً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، امتداداً إلى الوقت الراهن، تمثل في تسارع النمو السكاني نتيجة تحسن مؤشرات الرعاية الصحية والظروف المعيشية. وتعد الجزائر نموذجاً بارزاً لهذه الظاهرة، حيث مثلت العوائد النفطية والتحسين الأمني محركات رئيسية لهذا التحول.

فبعد عقود من عدم الاستقرار الأمني خلال فترة التسعينيات، شهد مطلع الألفية الثالثة تحولاً جذرياً في المشهد الجزائري، تمثل في استعادة الدولة لزام الأمور وتحقيق استقرار أمني نسبي. وقد تزامن هذا التحول مع صعود أسعار النفط عالمياً، مما وفر للدولة موارد مالية غير مسبوقه انعكست على تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية وارتفاع الدخل الفردي.

هذه العوامل مجتمعة - الاستقرار الأمني والوفرة المالية - أحدثت تحولاً جذرياً في البنية الديموغرافية الجزائرية. فارتفع متوسط العمر المتوقع من 47 سنة في سبعينيات القرن الماضي إلى 78 سنة في عام 2023.<sup>6</sup> كما قفز عدد السكان من 25 مليون نسمة نهاية الثمانينيات إلى 45.5 مليون نسمة في عام 2023.<sup>7</sup> وقد مثلت التحسن في القدرة الشرائية للأسر وحصونها على خدمات صحية أفضل عاملاً محفزاً لارتفاع معدلات الإنجاب، مما وسع من قاعدة الهرم السكاني وشكل سوقاً استهلاكية متنامية.

السنة	عدد السكان (بالملايين)	معدل النمو السنوي (%)
1980	25.0	2.8
1990	30.5	2.5
2000	35.0	2.0
2010	38.5	1.8
2020	44.0	1.5
2023	45.5	1.4

جدول 3 يعرض النمو السكاني في الجزائر 1980-2023

المصدر الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، 2023.

جدول 4 يعرض تطور الأمل في

الحياة في الجزائر 1970-2023

السنة	معدل الأمل في الحياة (سنوات)
1970	47
1990	65
2010	74
2023	78

المصدر منظمة الصحة العالمية، مؤشر التنمية في شمال أفريقيا، 2023.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

تكشف المعطيات الإحصائية المعروضة عن تحولات ديموغرافية عميقة شهدتها الجزائر خلال العقود الأربعة الماضية، تعكس انتقالاً نموذجياً من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وفقاً لنظرية الانتقال الديموغرافي. هذا التحول يتجلى بوضوح في تراجع معدلات النمو السكاني من 2.8% في عام 1980 إلى 1.4% في عام 2023، مما يشير إلى تغيرات جوهرية في السلوكيات الإنجابية والقيم المجتمعية.

يرتبط هذا التباطؤ في النمو السكاني بعوامل سوسولوجية متعددة، أبرزها التحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري. فارتفاع مستويات التعليم، خاصة تعليم المرأة، وتزايد مشاركتها في سوق العمل، أدى إلى تأخير سن الزواج وتراجع معدلات الخصوبة. كما أن التحضر المتسارع والانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الخدمي والصناعي ساهم في تغيير النظرة إلى الأطفال من كونهم قوة عمل اقتصادية إلى استثمار تعليمي وتربوي مكلف.

من جهة أخرى، يظهر تطور مؤشر الأمل في الحياة تحسناً ملحوظاً من 47 سنة في 1970 إلى 78 سنة في 2023، وهو ما يعكس نجاح السياسات الصحية والاجتماعية في تحسين ظروف المعيشة. هذا التحسن في الأمل في الحياة يترجم تطوراً في النظم الصحية وتوسع الخدمات الطبية، إضافة إلى تحسن مستويات التغذية والنظافة العامة.

تطرح هذه التحولات الديموغرافية تحديات سوسولوجية جديدة تتعلق بشيخوخة السكان وتغير الهرم العمري. فتراجع معدلات النمو السكاني مع ارتفاع الأمل في الحياة يندرج بظهور مجتمع أكثر شيخوخة، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة التحديات المرتبطة بالرعاية الصحية للمسنين وأنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي.

إن هذا التحول الديموغرافي يعكس أيضاً تغيراً في القيم والمعايير الاجتماعية، حيث تتجه الأسر نحو نموذج الأسرة النووية الصغيرة بدلاً من الأسرة الممتدة التقليدية. هذا التغيير له انعكاسات عميقة على أنماط

الاستهلاك والسكن والعلاقات الاجتماعية، ويساهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري نحو نموذج أكثر حداثة وتفرداً.

8. التشييد الاجتماعي للجريمة: الشباب والطبقة وإشكالية التمثيل الإعلامي: يُعرّف الخطاب السائد في معظم المجتمعات مفهوم الإجرام من خلال حصره في مجموعة من الممارسات الجرمية المرئية، كالسرقة والاعتداء، والتي تُنسب بشكل شبه حصري إلى فئة ذكورية شابة تنتمي للطبقات الاجتماعية المهمشة. يُصاغ هذا الخطاب عبر آليات إعلامية تُبرز ما تسميه "أزمة القيم" و"الانحلال الأخلاقي". يُبرز الخطاب الإعلامي، من خلال تركيزه الانتقائي على ممارسات محددة كتعاطي المخدرات والتسرب المدرسي، آليةً لتشديد اجتماعي لصورة نمطية تربط بين فئة الشباب والانحراف، متجاهلاً بذلك السياقات البنوية المنتجة لهذه الممارسات.

يذكر أن الاهتمام السوسيوولوجي بعلاقة الشباب بالجريمة ليس وليد اللحظة، بل يُعتبر مؤشراً على الحالة الصحية للمجتمع ككل.<sup>8</sup> فالفئة العمرية بين 17 و25 سنة، والتي يُفترض أنها أنهت التكوين التعليمي الأساسي، تُسجل أعلى المعدلات الجرمية، لكن علم الاجتماع يحذر من تسرع تفسير هذه الظاهرة.

يقدم التحليل السوسيوولوجي قراءة مغايرة، حيث يرى أن العديد من هذه الممارسات ليست بالضرورة تجسيداََ للانحطاط الأخلاقي، بل قد تكون تعبيراً عن:

- أزمة الاندماج الاجتماعي في ظل نظم اقتصادية تستبعد الشباب من الفضاءات العمومية الفاعلة.
- ردود فعل على الحرمان الرمزي والمادي الذي تتعرض له فئات اجتماعية معينة.
- إفرازات لبنية اجتماعية تنتج هوامشها الخاصة ثم تعاقب من يتموضع فيها.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

لذلك، يحذر التحليل السوسولوجي من استخدام هذه الظواهر كمبرر لإصلاحات قسرية، مؤكداً أن المطلوب هو سياسة بنوية تستهدف الشروط الاجتماعية المنتجة لهذه التعبيرات، وليس معاقبة تجلياتها السطحية.

**9. الاختلال المؤسسي والثقافات الفرعية: سوسولوجيا العنف والانحراف في السياق الحضري**

الجزائري: من المنظور السوسولوجي، تمثل المؤسسات الاجتماعية آلية ضابطة لسلوك الأفراد عبر منظومة من الجزاء والعقاب. عندما تفشل هذه المؤسسات في أداء وظيفتها التنظيمية، ينهار التوازن الاجتماعي، مما يؤدي إلى تآكل الشرعية الرمزية للقوانين والقيم السائدة، وتفكك البنية المعيارية للمجتمع. في مثل هذه السياقات، تبرز ظاهرة "اللانظام"، حيث تُستبدل الآليات المؤسسية بـ"فوضى المعايير"، مما يفتح المجال لبروز أنماط سلوكية منحرفة، كاعتماد العنف وسيلة للتعبير عن الإحباط وتحقيق المكاسب في غياب القنوات المشروعة.

وفي حالة الجزائر، يمكن تحليل هذه الديناميكية من خلال تفاعل عاملين مركزيين: الاختلال الوظيفي للمؤسسات الرسمية، وتأثير الثقافات الفرعية في التشكيل الحضري. فخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت البلاد موجة نزوح داخلي غير مسبوق نحو المراكز الحضرية الكبرى، كالعاصمة، نتيجة لظروف انعدام الأمن والاضطراب الاجتماعي. وقد حمل هذا النزوح معه ثقافات فرعية متنوعة، بعضها شجع على تبني أنماط غير مشروعة لتحقيق الاحتياجات اليومية، وساهم في انتشار أساليب إجرامية متطورة نقلت الصراع من الريف إلى المدينة.

وتكشف البيانات الإحصائية لعام 2023 عن تجلي هذه الديناميكيات على أرض الواقع. ففي ولاية العاصمة، سُجلت 5 قضايا قتل عمد و4 حالات قتل غير عمد، بالإضافة إلى 2500 قضية ضرب وجرح و15 حالة ضرب أدت إلى الوفاة. أما في ولاية وهران، فقد بلغت قضايا القتل العمد 8 حالات،

والقتل غير العمد 6 حالات، بينما سُجل 1200 حالة ضرب وجرح و10 حالات ضرب مُفضية إلى الوفاة. كما أظهرت ولايات مثل عنابة وقسنطينة اتجاهًا مشابهاً، وإن بتفاوت في الأرقام، مما يعكس انتشاراً واسعاً لظاهرة العنف بمستويات مختلفة من الخطورة.

هذه الأرقام لا تعكس فقط ارتفاع معدلات العنف، بل تُشير أيضاً إلى تحول في طبيعته من الريف إلى الحضر، ومن الفردي إلى المنظم. كما تؤكد وجود بيئة حاضنة للانحراف، حيث تتفاعل الثقافات الفرعية مع غياب الرقابة المؤسسية الفعالة، مما يخلق دائرة مغلقة من العنف والإفلات من العقاب.

**في خضم هذا التحليل يطفو الى السطح السؤال التالي: هل يمكن اعتبار السجون آلية ضابطة لسلوك الأفراد؟**

الإجابة على هذا السؤال هي لا، يمكن تفسير هذه الإجابة من خلال نظريتين رئيسيتين: نظرية الوصم التي تبرز كيف يؤدي وضع الفرد في مؤسسة عقابية إلى تعزيز هويته المنحرفة، ونظرية التعلم الاجتماعي التي تركز على كيفية اكتشاف السجين لمهارات إجرامية جديدة من خلال التفاعل مع نزلاء آخرين. فالسجن، وفق هذا المنظور، قد يصبح بيئة خصبة لتعزيز السلوك المنحرف بدلاً من القضاء عليه.

هذه الديناميكية تتفاعل مع السياق المجتمعي الأوسع، حيث يؤدي اختلال الوظيفة الإصلاحية للسجون إلى تفاقم ظاهرة العنف والانحراف. ففي حالة الجزائر، كما في العديد من المجتمعات، لا يزال السجن يعتبر المؤسسة الرئيسية للردع، على الرغم من تزايد الدعوات من قبل الباحثين والمهتمين بالإصلاح القضائي إلى تبني بدائل عقابية أكثر فعالية، مثل الأعمال ذات النفع العام أو الخدمة المجتمعية، التي تهدف إلى تعميق وعي المدانين بآثار جرائمهم.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

وبالتالي، فإن محدودية دور السجون في الردع والإصلاح تساهم بشكل غير مباشر في استمرار دورة العنف والانحراف، خاصة في ظل وجود ثقافات فرعية داخل السجون تعزز من السلوك الإجرامي. وهذا يستدعي مقارنة شاملة تعيد النظر في السياسات العقابية السائدة، وتدمج بين الآليات العقابية والآليات الإصلاحية، في إطار رؤية سوسيوولوجية تستوعب تعقيدات الظاهرة الإجرامية وسياقاتها المجتمعية.

## 10. الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل البنى الاجتماعية في السياق العربي: تشكل تقنيات الذكاء

الاصطناعي (AI) قوة تحويلية جذرية تعيد صياغة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية المعاصرة. من المنظور السوسيوولوجي، يمكن تحليل هذا التحول من خلال عدسة النظريات المعاصرة التي تركز على تشكل المجالات الحيوية الجديدة للتفاعل الاجتماعي في العصر الرقمي، والمفهوم التحليلي للمجتمع الشبكي الذي يبرز تحولات أنماط التنظيم الاجتماعي في سياق الثورة التكنولوجية.

تشير أحدث البيانات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن معدل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام العربي قد ارتفع من 18% في عام 2020 إلى 35% في عام 2023، مع وجود تباين كبير بين الدول العربية.<sup>9</sup> وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي هذا المجال، حيث أفادت دراسة للبنك الدولي أن 68% من المؤسسات الكبرى في هذه الدول قد دججت نوعاً من أنواع الذكاء الاصطناعي في عملياتها الأساسية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 55%.<sup>10</sup>

في السياق الجزائري، يظهر التوجه نحو التحول الرقمي بوضوح في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي 2020-2024. وفقاً للتقرير السنوي للديوان الوطني للإحصاء (2023)، بلغت الاستثمارات الموجهة لمشاريع الذكاء الاصطناعي والأتمتة ما يقارب 15 مليار دينار جزائري (حوالي 110 مليون دولار أمريكي) في عام 2022 فقط، مع تركيز واضح على قطاعات الطاقة والخدمات المالية والإدارة العامة.<sup>11</sup>

تتجلى التأثيرات الاجتماعية الأعمق لهذه التقنيات في تحولات سوق العمل. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل العربية (2023)، فإن حوالي 28% من الوظائف الحالية في القطاع الرسمي بالدول العربية معرضة لخطر الأتمتة الكلية أو الجزئية خلال العقد القادم، مع تباينات كبيرة بين القطاعات.<sup>12</sup> في المقابل، تشير التقديرات إلى أن هذه التقنيات ستخلق ما بين 1.5 إلى 2 مليون فرصة عمل جديدة في المجالات التقنية المتقدمة بحلول عام 2030 في المنطقة العربية.<sup>13</sup>

من الناحية الثقافية، يثير هذا التحول إشكاليات عميقة تتعلق بالهوية والتفاعل الاجتماعي. ففي مجتمعات تتميز بعلاقات اجتماعية مكثفة وتفاعل وجهاً لوجه، قد تؤدي أتمتة الخدمات والتفاعلات إلى تغيير جذري في طبيعة الروابط الاجتماعية. تشير دراسة ميدانية أجراها المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والثقافية (CRASC) في الجزائر إلى أن 62% من المستطلعين في المناطق الحضرية عبروا عن قلقهم من تأثير التكنولوجيا على طبيعة العلاقات الاجتماعية.<sup>14</sup>

ختاماً يمكن القول: إن تحول الذكاء الاصطناعي في المجتمعات العربية يمثل حالة مثالية لدراسة التفاعل المعقد بين التكنولوجيا والمجتمع. يتطلب هذا التحول تطوير نموذج تنموي متوازن يستفيد من الفرص التقنية مع الحفاظ على القيم الثقافية الأساسية، وذلك من خلال سياسات واعية قادرة على إدارة هذا التحول بشكل يضمن العدالة الاجتماعية ويقلل من الفجوات الرقمية.

**11. خاتمة:** سعت الدراسة إلى تحليل التحولات البنوية العميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري في إطار التفاعل بين المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية جمعت بين البيانات الإحصائية الرسمية والمقاربات السوسيولوجية لفهم هذه الديناميكيات المعقدة.

## بين رأس المال البشري والمؤسسات"

## أبرز النتائج المتوصل إليها:

1. تحول جوهري في الأدوار الجندرية: حيث برزت زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في سوق العمل (34.5% من القوى العاملة)، لا سيما في قطاعات كانت تقليدياً حكراً على الرجال، مما يعكس تغيراً في المنظومة القيمية والاجتماعية.
2. أزمة التعليم العالي: كشفت الدراسة عن إخفاق سياسة التوسع الكمي في تحقيق التنمية البشرية، حيث أدى التركيز على الكم على حساب الجودة إلى تعميق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
3. تفاوت في تبني نماذج العمل الحديثة: على الرغم من اتجاه الشباب نحو نماذج العمل المرنة والعمل عن بُعد، إلا أن هذا التيار يصطدم بواقع مؤسسي وبيروقراطي لا يزال يعتمد النموذج التقليدي للوظيفة "المضمونة".
4. تأثير التحول الديموغرافي: أظهرت الدراسة تحولاً ديموغرافياً كبيراً، مع تراجع معدل النمو السكاني إلى 1.4% وارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى 78 سنة، مما يندرج بتحولات مستقبلية في الهيكل العمري والاجتماعي.
5. فجوة بين التطور التكنولوجي والاستجابة المؤسسية: برزت إشكالية مركزية تتمثل في عدم مواكبة المؤسسات التقليدية للتحولات التكنولوجية والقيم السريعة، مما يولد توترات بنوية.

## الاقتراحات:

1. مراجعة سياسات التعليم العالي: الانتقال من النموذج الكمي إلى نموذج نوعي يركز على الجودة ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

2. تطوير الأطر القانونية والمؤسسية: وضع تشريعات داعمة لأنماط العمل الحديثة (العمل المرن، العمل عن بُعد) وضمان الحماية الاجتماعية للعاملين في هذه القطاعات.

3. تعزيز البنية التحتية الرقمية: خاصة في المناطق غير الحضرية لضمان عدالة الوصول إلى فرص العمل الرقمية.

4. تبني سياسات سكانية مستدامة: استباق التحول الديموغرافي عبر سياسات متوازنة تشمل التوعية بتنظيم الأسرة، ومواجهة تحديات الشيخوخة، وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

5. تعزيز التكامل بين السياسات: تبني مقاربة شاملة تدمج بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لمواجهة التحديات التنموية.

إن فهم هذه التحولات البنوية يتطلب مقاربة متعددة التخصصات تربط بين الاقتصاد والسوسولوجيا، مما يساهم في وضع سياسات أكثر فعالية تستجيب لتحديات المرحلة الراهنة وتستشرف مستقبل المجتمع الجزائري في ظل العولمة والثورة الرقمية.

## 12. الهوامش

<sup>1</sup> بورديو بيير، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، دار النهار، بيروت، لبنان، 1998، ص 63.

<sup>2</sup> سكوت جوان، النوع الاجتماعي أداة مفاهيمية مفيدة للتحليل التاريخي، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 45.

<sup>3</sup> حُشْفُ مصطفى، مدخل إلى علم الاجتماع، دار الفكر، دمشق، 2005، ص 123.

<sup>4</sup> Bourdieu, Pierre , Homo academicus, , Les Éditions de Minuit, Paris , 1984 .p 145.

<sup>5</sup> وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية، تقرير حول سوق العمل والأشكال الجديدة للتشغيل، 2023.

<sup>6</sup> Banque Mondiale. Indicateurs du développement en Afrique du Nord, 2023

<sup>7</sup> الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، المكتب الوطني للإحصاء، 2023.

<sup>8</sup> . Bourdieu. P, La jeunesse n'est qu'un mot. In Questions de sociologie (-154). Les Éditions de Minuit ,1993, pp143

<sup>9</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التقرير الإقليمي حول التحول الرقمي في الدول العربية، بيروت، الأمم المتحدة، 2023، ص 7.

<sup>10</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2023، الاقتصادات الرقمية في العالم العربي، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023، ص 33.

<sup>11</sup> الديوان الوطني للإحصاء التقرير السنوي للاقتصاد الرقمي في الجزائر 2023، الجزائر، 2023، ص 45.

<sup>12</sup> منظمة العمل العربية، مستقبل العمل في العالم العربي في عصر الذكاء الاصطناعي، القاهرة، ص 12، 15.

<sup>13</sup> المرجع نفسه، ص 15.

<sup>14</sup> المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والثقافية، (CRASC) تأثير التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية في الجزائر، دراسة ميدانية وهران، المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والثقافية، 2022، ص 78.